تبادل الوظيفة النحوية بين الاسم والضمير في باب البدل
(دراسة نحوية دلالية)

إعداد

د . ايمان شعبان جودة مرسي البحيري

قسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم- جامعة الفيوم

الملخص:

هذه محاولة لدراسة قاعدتين نحويتين يتبادل فيهما الاسم وضميره الدال عليه الوظيفة النحوية في باب البدل، و لم تكُ غاية البحث الوقوف على مدى الحكم بخطئهما أو صحتهما، وإنما الوقوف على مدى سلامتهما من حيث التطبيق والاستعمال.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يَنْبَنِيَ البحث على ثلاثة مباحث، وهي: المبحث الأول: التعريف بالبدل.

والمبحث الثاني: إبدال المضمر من المظهر، وتناولت فيه آراء النحاة في إبدال المضمر من المظهر.

والمبحث الثالث: إبدال المظهر من المضمر، وتناولت فيه آراء النحاة في إبدال المظهر من المضمر.

وقد وقف البحث على إشاراتٍ لبعض المفسرين ومعربي القرآن تجعلني أثق في أنهم احتفوا ببيان الأثر الدلالي الذي ينهض به الضمير داخل سياق الكلام؛ فأُعرب الضمير الواقع بعد الاسم الظاهر بدلا حيث أفاد البدلية، و لم يتقيد هؤلاء في ذلك بالضوابط النحوية، وإنما اعتمدوا في تعيين إعرابه على الدلالة الوظيفية التي يؤديها الضمير في التركيب الذي ورد به.

وخلص البحث إلى أنه لا يجب أن يحول بين إعراب الضمير وحمله على البدلية قاعدة نحوية تُعنى بالمستوى النحوي والتركيبي وليس الدلالي.

الكلمات المفتاحية: التبادل، البدل، المظهر، المضمر.

Abstract:

This is an attempt to study two grammar rules, where the noun and the pronoun that denote it exchange the grammatical function in the lesson of substitution.

The purpose of the research was not to determine the extent to which they are judged incorrect or correct. Rather, it is to determine the extent, of their correctness in terms of application and use.

The nature of the subject necessitated that the research be based on three topics, namely: The first topic: the definition of the appositive. The second topic: replacing the pronoun by a noun, in which I dealt with the views of the forerunners on the matter of substitution of the pronoun by a noun, and the opinions of the successors on this issue. The third topic, replacing the noun by a pronoun, in which I dealt with the views of the grammarians on the matter of substitution of the noun by a pronoun.

The research mentioned references to some of the commentators and translators of the Qur'an that make us confident that they made a point of making clear the semantic impact that the pronoun promotes within the context of speech; The pronoun after the noun was inflected as appositive, as it indicated substitution.

These scholars did not adhere to the grammatical criteria in that concern. but rather relied, in determining its inflection, on the functional denotation that the pronoun performs in the structure in which it was mentioned. Then, the research concluded that a rule or grammatical condition concerned with the grammatical and syntactic levels, rather than the semantic level should not preclude the inflection of the pronoun and its transposition for apposition.

key words: Exchange, Appositive, Noun, Pronoun.

المقدمة:

تشير كتب النحاة إلى إبدال المضمر من المظهر، وإبدال المظهر من المضمر في تبادلٍ بين الاسم والضمير لوظيفتي البدل والمبدل منه في باب البدل، وقد تباينت آراؤهم في ذلك بين مجيز ومنكر.

وتتطلع هذه الدراسة إلى الوقوف على الضابط النحوي الذي اعتمده النحاة في تقعيد جواز إبدال الاسم الظاهر من الضمير وعكسه، وهل حُقَّ للضمير أن يُبدل من اسمه، وللاسم أن يُبدل من الضمير الدال عليه استنادا إلى الدور النحوي والأثر الدلالي الذي ينهض به كلاهما داخل التركيب اللغوي؟

وليس الغرض من البحث في هاتين القاعدتين الأصيلتين في كتب التراث النحوي الحكمَ بخطئهما أو صحتهما، وإنما الوقوف على مدى معياريتهما وسلامتهما من حيث التطبيق والاستعمال؛ ومن ثم سوف يعمد البحث إلى الاستئناس بالنصوص الفصيحة، ومراقبة الاستعمال اللغوي وفق منهج وصفي تحليلي في محاولةٍ للوقوف على الدور النحوي والدلالي الذي يقوم به هذا الاسم والضمير الدال عليه في هذا التركيب اللغوي؛ إذ المدلولان واحد خاصة مع بدل الكل، حيث يكون البدل فيه عين المبدل منه.

وقد تقرر في كتب بعض النحاة منع إِبْدَال الْمُضمر من الظَّاهِر بدل كل، ومنهم من أسقط هذا القسم من البدل، وتقرر لدى هؤلاء أنه لو سمع لأُعرب توكيدا لا بدلا[1]، ليستوقفنا قولهم: «إن المظهر لا يؤكَّد إلا بظاهر مثله، ولا يؤكَّد بمضمر»[2]، ويحول دون إعراب هذا الضمير في كثيرٍ من المواضع توكيدا للاسم السابق عليه، أو بدلا منه؛ فأسلمهم ذلك إلى القول بزيادة هذا الضمير على الرغم من أن الدور الدلالي له يفرض له حقا في الوظيفة النحوية والدلالية.

وكأني بالضمير في نحو "رأيتُ زيدا **إياه**" و " كان زيد **هو** الفاضل" إن أعربناه بدلا قيل: لا، هو توكيد، وإن ذهبنا إلى إعرابه توكيدا قيل قواعد الصنعة

الإعرابية تحول بينه وبين أن يُعرب توكيدا؛ فيُسلمنا مجموع القولين إلى زيادة هـذا الضمير ولغوه وكونه لا محل له من الإعراب.

وقد عالج الباحثون في دراسات سابقة قضايا البدل وأنواعه وصوره، أذكر منهم: الباحث جمعة عوض الخباص في بحثه الموسوم بـ(ظاهرة البدل في العربية)[٣]، وفيه عرض الباحث لأنواع البدل من حيث اللفظ، والإظهار والإضمار مكتفيا بعرض أقوال النحاة فيما لا يتجاوز خمس صفحات، ومقررا أن بدل الضمير من الاسم الظاهر لم يرد في نصوص عصور الاحتجاج، وهو ما دلل البحث على عكسه.

كما عرضت الدكتورة سلوى محمد عمر في بحثها المعنون (الفرق بين عطف البيان والبدل) صور البدل من حيث الإضمار والإظهار في أربع صفحات وانتهت إلى حمل الضمير المبدل من الظاهر على التوكيد اللفظي[٤].

واكتفت الباحثتان انتصار راضي ورشا حسين بعرض موجز لصور الإظهار والإضمار في البدل في بحثهما المعنون (البدل وعطف البيان/ دراسة نحوية) [٥].

وقد أفاد الباحث من هذه الدراسات جميعا كما أفاد من غيرها.

ويتألف هذا البحث من ثلاثة مباحث هي: الأول: التعريف بالبدل، والثاني: إبدال المضمر من المظهر. والثالث: إبدال المظهر من المضمر.

المبحث الأول
التعريف بالبدل

البدل مصطلح بصري، وأما الكوفيون فيسمونه ترجمة وتبيينا، ونقل ابن كيسان عنهم أنهم يسمونه تكريرا[٦]، ولم يضع سيبويه للبدل تعريفا محددا، ولكنه عبر عنه بقوله: «هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يُبدل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول»[٧].

وأكد ابن جني أن البدل «يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد، ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص»[٨]، ولعل أول تعريف للبدل هو ما نصّ عليه الرضي بقوله: «تابع مقصود بما نُسب إلى المتبوع دونه»[٩]، وهو ما جرى عليه النحاة في تعريف البدل مسايرين بذلك قول الرضي فيه[١٠].

هذا، وينص النحاة على أنه يُؤتى بالبدل لغرض البيان والتخصيص وإزالة التوهم ورفع اللبس، كما يفيد توكيد الحكم وتقريره[١١].

المبحث الثاني
إبدال المضمر من المظهر

إبدالُ المضمر من المظهر ضربٌ من البَدَل أجازه النحويون حين نصوا على أَن البدل قد يكون مضمرا تابعا لظاهر كـ "رَأَيْتُ زيدا إِيَّاه" و "مررت بزيدٍ بـه"، يقول سيبويه: «واعلم أن هذا المضمَر يجوز أن يكون بدلا من المظهر، وليس بمنزلته في أن يكون وصفا له؛ لأن الوصف تابع للاسم مثل قولك: رأيت عبدَ الله أبا زيد. فأما البدل فمنفرد كأنك قلت: زيدا رأيت أو رأيت زيدا ثم قلت إياه رأيت»[١٢]، ونص عليه المبرد في المقتضب[١٣]، ووافقهما ابن يعيش بقوله: «بدلُ المضمر من المظهر، فقولك: "رأيت زيدًا إيّاه"، فـ "إياه" مضمر، و"زيد" ظاهرٌ، وقد أُبدل منه للبيان»[١٤]، وهو رأي جمهور العلماء[١٥].

وَخَالفهُم ابْن مَالك فَمنع إِبْدَال الْمُضمر من الظَّاهِر بدل كل، يقول ابن مالك في ذلك: «ويبدل المضمر من الظاهر نحو: رأيت زيدا إياه. والمضمر من المضمر نحو: رأيتك إياك. و لم أمثل بهذين المثالين إلا جريا على عادة المصنفين المقلد بعضهم بعضا. والصحيح عندي أن نحو: رأيتُ زيدًا إياه، لم يُستعمل في كلام العرب نثره ونظمه، ولو اُستعمل لكان توكيدا لَا بَدَلًا»[١٦].

ووافقه الرضي بناءً على ما يُفهَم من قوله: «والمضمر من المظهر نحو: أخوك، لقيت زيدا إياه، بتقدير أن زيدا أخوك، ولو رجع (إياه) إلى (زيد) على ما يورده النحاة لكان تأكيدا لفظيا أيضا، لأنه يكون كقولك: رأيت زيدا زيدا، كما أن: مررت بك أنت، تكرير لفظي عندهم اتفاقا»[١٧].

ويرى ابن هشام عدم جواز إبدال الضمير من الاسم الظاهر قائلا: «ولا يبدل مضمر من ظاهر؛ ونحو: "رأيت زيدا إياه" من وضع النحويين، وليس بمسموع»[١٨]، وتابعه في ذلك الأشموني[١٩].

أما غالبية أقوال المحدثين في إبدال المضمر من المظهر فتدور في فلك رأي ابن مالك، وهو أن هذا الضرب من البدل غير مستعمل في اللغة، وأنه لا يبدل المضمر من الظاهر في الصحيح[٢٠]؛ فينفيه الدكتور عباس حسن بحجة أنه لا يقوم على الاستشهاد بالكلام العربي الفصيح[٢١]، ويستبعده الدكتور محمد عيد من الصور المستعملة في اللغة للإبدال[٢٢]، كذلك لم يتطرق إلى ذلك القسم من البدل _فيما وقفت عليه_ كثير من الباحثين المعاصرين، إذ سكتوا عنه وضربوا عن ذكره صفحا[٢٣].

ويبدو للباحث أن علة منع ابن مالك ومن وافقه إبدال الضمير من الظاهر هي وضع النحويين للمثال وصناعتهم له، وأنه لم يُسمع له نظير عن العرب، وفاتهم أن المثال الذي صار شاهدا في جلِّ كتب النحو على إبدال المضمر من المظهر "رأيتُ زيدا إياه" هو وإن كان مصنوعا ومن وضع النحويين وليس بمسموع من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا -على حد قول ابن مالك_ فإن العرب قد قالت: "زيد هو الفاضل" وقد أجاز النحويون في (هو) أن يكون بدلا[٢٤]، وتقرر للضمير في كتبهم نحو: «كان زيد هو الفاضل، أنه يصدق عليه أنه وليه منصوب، وولي (هو) ظاهراً وهو في هذه الصورة لا يتعين للفصلية؛ إذ يجوز أن يكون بدلاً من الظاهر الذي هو زيد اسم كان»[٢٥].

وثمة ملاحظة أخرى استرعت انتباهي وهي أن مَنْ منع وقوع الضمير بدلا للاسم الظاهر، وأنكر استعماله ذهب إلى أنه إن أُستعمل فهو توكيد لا بدل، ثم نراه يتقرر لديه في مكانٍ آخر أن المظهر لا يُؤكَّد بالمضمر، حتى لكأني بالضمير المُبيِّن الواقع بعد الاسم الظاهر إن ذهبنا إلى إعرابه بدلا أُقصي هذا الحق عن الضمير وقيل يعرب توكيدا، وإن ذهبنا إلى إعرابه توكيدا حالت قواعد الصنعة الإعرابية بينه وبين هذا الحق، ويستشهد البحث في هذا المقام برأي الرضي وابن هشام؛ إذ سلبا الضمير

الحق في التوكيد أو البدلية من الاسم الظاهر، وكأنهما ارتضيا له الفصلية التي هي من مفهوم النحاة أنه لا محل له من الإعراب.

ولا شك في أن التوكيد والبدل يبينان متبوعهما ويوضحانه، وهذا ما قام به الضمير الواقع بعد الاسم الظاهر في الأمثلة السابقة التي تطرق إليها البحث، ومن ثم فإنني أرى أن منع إمكانية حمل الضمير على التوكيد أو البدلية فيما سبق هو من منظور صادر عن مقاييس وضوابط نحوية دون مراعاة للمقاييس الدلالية.

وقد وقف البحث على إشاراتٍ لبعض المفسرين ومعربي القرآن تجعلني أثق في أنهم احتفوا ببيان الدور النحوي والأثر الدلالي الذي ينهض به الضمير داخل سياق الكلام؛ فأُعرب الضمير الواقع بعد الاسم الظاهر بدلا حيث أفاد البدلية، و لم يتقيد هؤلاء في ذلك بقواعد الصنعة الإعرابية، و لم يعنوا بالضوابط النحوية، وإنما اعتمدوا في تعيين إعرابه على الدلالة الوظيفية التي يؤديها الضمير في التركيب الذي ورد به، ومن ذلك إجازة أبي حيان بدلية الضمير من الاسم الظاهر في نحو قوله تعالى: ﴿**وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾(٢٦)، ومن قبله نصَّ الزمخشري أن الضمير فيها «فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد»(٢٧)، ووافقهما الآلوسي الرأي في إعراب الضمير في هذه الآية على هذا النحو(٢٨).

كما أن إعراب أبي حيان هذا الضمير بدلا في مواضع قرآنية متعددة تعضد رأي البحث في حمله على البدلية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾(٢٩)، وقوله تعالى: ﴿**وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الضَّآلُّونَ**﴾(٣٠)، وقوله عز وجل: ﴿**فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾(٣١).

ولأن الحديث عن الوظيفة النحوية لأية لفظة تعتمد على فهم دلالتها؛ لذا أجد المفسرين كانوا الأقرب إلى الحق الحقيق بالقبول؛ ربما لأن الحقل الذي هم بصدد العمل فيه يحتفي بالمعنى والدلالة أكثر من الالتزام بإصدار الأحكام وإنْ ضعضع ذلك بنيان قواعدَ أُرسيت ورُسخت.

فعلى حين يسلب الرضي وابن هشام الضمير الحق في التوكيد أو البدلية من الاسم الظاهر نجد أبا حيان يمنح هذا الحق ويرتضيه للضمير، بل ويعده من ضروب الفصاحة.

من هنا ارتأى البحث جواز (إبدال المضمر من المظهر) لأن مَنْ منع وقوع الضمير بدلا للاسم الظاهر أعربه توكيدا وتعلل بعدم استعماله[٣٢] مع أنه تأكد لديّ ـ في النصوص الفصيحة ـ أنه استعمل في كلام العرب، وفي أعلى النصوص فصاحة، وقد أدّى الضمير فيها الفائدة المرجوة منه عند السامع، وأُعرب فيها الضمير بدلا من جانب لغويي العرب القدامى.

كما أن إعرابه توكيدا ـ على نحو ما تقرر لدى المانعين ـ يحيله إلى قاعدة نحوية أخرى لا تسوغ وقوع الضمير توكيدا للاسم الظاهر وتعلّل المانعون بأنه (لا يؤكَّد القوي بالضعيف)[٣٣]، وتناسى هؤلاء أنهم مَنْ شهدوا للضمير بأنه (أقوى من الظاهر بالأعرفية)[٣٤]، وهكذا صار الضمير ـ وهو أعرف المعارف ـ موصوفا بالضعف في مقابل الاسم الظاهر الذي نُعت بالقوي.

ويزيد الأمر غرابة وحيرة أن تجد مِن النحاة مَنْ يمنع وقوع الضمير توكيدا للاسم الظاهر متعللا بعكس تلك الحجة؛ فيذهب الشيخ خالد الأزهري إلى «أن الضمير أقوى من الظاهر بالأعرفية، فيمتنع أن يكون تكملة لما هو أضعف منه»[٣٥].

وتتكئ حجتهم الثالثة في التدليل على عدم صحة بدل المضمر من المظهر على أن الغرض من البدل البيان، وإزالةُ اللَّبْس، والمضمرُ أَخْفَى من الظاهر، فلا يصلُح أن يكون مُبينًا له[٣٦]، مع أنه قد تقرر لديهم أن الضمير أقوى من الظاهر بالأعرفية.

المبحث الثالث
إبدال المظهر من المضمر

لإبدال الاسم الظاهر من الضمير حالات أجملها فيما يلي:

أ- إبدال الاسم الظاهر من الضمير الغائب

ومنه قولهم: ضربتُه الكريمَ، ومررتُ به العاقلِ، والعبارتان -عند جمهور النحاة- جائزتان على البدلية[٣٧]، كما أن لقولهم "مررتُ به زيد" وجها يصح به إعراب "زيدا" بدل الكل، «وذلك أن يجري ذكر زيد في مجلس، فيقول قائل: "مررتُ به"، فيضمره لما جرى من ذكره، ثم يتوقع أن يظن به أنه أراد غيره؛ فيذكر اسمه رفعا للإشكال، وهذا وجه صحيح لا ينكره منكر»[٣٨].

ويُقاس على ذلك قولهم في بدل البعض: ضربتُه وجهَه، وقولهم في بدل الاشتمال: انتفعتُ بهِ علمِه؛ فالضمير فيهما محتاج إلى البيان.

ب- إبدال الاسم الظاهر من ضمير المتكلم وضمير المخاطب

اختلف النحويون في إبدال الظاهر منهما على إبدال الشيء من الشيء وهما لعين واحدة، نحو: "ضربتُك زيدا، وضربتني أخاك؟"؛ فأنكره جمهور النحاة، واستثنوا من ذلك إفادته معنى الإحاطة نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾[٣٩]، وهو ما جرى عليه الباحثون المعاصرون مسايرين في ذلك منهج الجمهور[٤٠].

وأثبته الأخفش ولو لم يفد الإحاطة، فأجاز "رأيتُك زيدا، ورأيتني عمرا"، ورد عليه الرضي بحجة أن يلزم عنه أن يكون البدل أنقص في التعريف من المبدل منه؛ لأن ضمير المتكلم والمخاطب في نهاية البيان فلا يصح فيهما البدل[٤١].

ويتفق البحث مع رأي الأخفش والكوفيين في جواز إبدال الظاهر من الضمير مطلقا؛ فإن المبدل منه وإن لم يحتج إلى مزيد بيان البدل فإنه قد يُراد منه التأكيد أو

التخصيص أو إزالة التوهم؛ وقد يجري البدل في ذلك مجرى التوكيد في المعنى، كما أن للكوفيين سندًا من السماع، فقوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾(٤٢)، فـ"الَّذِينَ خَسِرُوا" اسم ظاهر أُبدل من ضمير المخاطبين "كم" في "لَيَجْمَعَنَّكُم" وهو ضمير مخاطب، ومنه أيضا قول أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه-: (أتينا النبي نفرٌ من الأشعريين)(٤٣)، فـ"نفر" بدل من ضمير المتكلمين في "أتينا".

ولم يختلف النحويون في جواز البدل من ضمير المتكلم والمخاطب إذا كان بدل بعض من كل أو بدل اشتمال، فأجازوا بالإجماع نحو: ضربتُني وجهي، وسلبتُك ثوبك(٤٤).

الخاتمة

-هذه محاولة لدراسة إبدال المضمر من المظهر، وإبدال المظهر من المضمر، و لم تكُ غايتها الوقوف على مدى الحكم بخطئهما أو صحتهما، وإنما الوقوف على مدى سلامتهما من حيث التطبيق والاستعمال.

-إن النحاة حين منعوا أن يكون الضمير بدلا من الاسم الظاهر أحالوه إلى التوكيد، وارتضوا له تأدية دورٍ وظيفي آخر تحول مقاييسهم النحوية التي وضعوها بينه وبين تأديته، فمجموع قولهم «إن المظهر لا يؤكَّد بمضمر»، وقولهم إنه «لا يبدل مضمر من ظاهر» يُسلم إلى زيادة هذا الضمير ولغوه في كثير من النصوص الفصيحة.

-ولأن السياق يلعب دورا جوهريا في تحديد هوية اللفظة الوظيفية طالعتنا كتب مفسري ومعربي القرآن أن للضمير إعرابا ودورا وظيفيا استنتجه هؤلاء من الدور الدلالي الذي أداه الضمير في التركيب الذي ورد به.

- احتفى المفسرون كالزمخشري وأبي حيان وغيرهما بالمستوى الدلالي دون البعد النحوي التركيبي، والمقاييس والضوابط النحوية؛ فكان منهم كلامٌ آخر يثبت أن الضمير- بموجب دلالته- قد يقع بدلا من الاسم الظاهر، وهو ما أراه متوافقا مع الحكمة من وضع الضمائر؛ إذ جيء بها لإزالة اللبس والبيان.

-يرى البحث أنه لا يجب أن تحول بين إعراب الضمير وحمله على البدلية من الاسم الظاهر قاعدة نحوية تُعنى بالمستوى النحوي والتركيبي وليس الدلالي خاصة إن اعتمدت تلك القواعد والشرائط النحوية على عللٍ مردود عليها.

-ارتأى البحث أنه ليس ثم ما يمنع من إبدال الظاهر من الضمير مطلقا؛ فإن المبدل منه وإن لم يحتج إلى مزيد بيان البدل، فإن البدل قد يُراد منه أيضا التأكيد أو التخصيص أو إزالة التوهم.

هذا، وبالله التوفيق وعليه الاتكال، والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

- **الإجماع في الدراسات النحوية:** للدكتور حسين رفعت حسين، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب:** لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، (د.ت).
- **البحر المحيط في التفسير:** لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي أحمد معوض، الدكتور زكريا عبد المجيد النوفي، الدكتور أحمد البنجولي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:** لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- **التصريح بمضمون التوضيح في النحو:** لخالد بن عبد الله الأزهري، دار الفكر، بيروت، (د، ت).
- **التطبيق النحوي:** للدكتور عبده الراجحي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ه/١٩٩٩م.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:** للمرادي المعروف بابن أم قاسم، تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية،١٩٧٦م.

- **جامع الدروس العربية:** لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ /١٩٩٣م.
- **الجمل في النحو للزجاجي:** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق توفيق الحم، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، إربد، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني:** لمحمد علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، (د-ت).
- **رسالة في الفرق بين النعت والبدل وعطف البيان:** للسيد البطليوسي، تحقيق وليد محمد السراقبي، مجلة الدراسات اللغوية، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المجلد السابع، العدد الأول.
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني:** لأبي الفضل محمود الآلوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د-ت).
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:** لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:** لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، (د-ت) وهو مطبوع أعلى حاشية الصبان.
- **شرح التسهيل:** لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد بدوي مختون، هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- **شرح المفصل:** لموفق الدين يعيش بن علي يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د-ت).

- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:** لأبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- **شرح كافية ابن الحاجب:** للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- **القواعد الأساسية للغة العربية:** للسيد أحمد الهاشمي، دار الغد الجديد، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- **الكتاب:** لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، (د.ت).
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:** لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق عبد الرازق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).
- **اللمع في العربية:** لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.
- **المفصل في صنعة الإعراب:** لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري– تحقيق الدكتور علي ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- **المقتضب:** لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة،١٣٩٩هـ.
- **النحو المصفى:** للأستاذ الدكتور محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧١م.

- **النحو الوافي:** للأستاذ عباس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة عشرة، (د.ت).
- **النحو الوسيط:** للدكتور سعد حسن عليوى، دار صفاء، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

الهوامش والإحالات :

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٢.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي ٢/٤٦٢.

(٣) أطروحة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م، ص١٩-٢٢، وانظر: ص٥٩.

(٤) بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية، المجلد (٥)، العدد (١)، ٢٠٠٤م، ص٨٠-٨٣.

(٥) بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد (١٧)، العدد (٣)، ٢٠١٤م، ص٢٧٠.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٧، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ٤/١٩٦٢، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ٢/١٠٣٦.

(٧) الكتاب لسيبويه ١/١٥٠.

(٨) اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني ص٨٧.

(٩) شرح كافية ابن الحاجب ١/٣٣٧.

(١٠) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل ٣/٢٤٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/٣٩٩، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/٤٣٥.

(١١) انظر: اللمع في العربية ص٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٣، وهمع الهوامع لجلال الدين للسيوطي ١٤٧/٣، وحاشية الصبان لمحمد علي الصبان ١٨٢/٣.

(١٢) الكتاب ٣٨٦/٢.

(١٣) المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ٢٩٦/٤.

(١٤) انظر: السابق ٢٦٨/٢.

(١٥) انظر: اللمع في العربية ٨٨، والمفصل في صنعة الإعراب لأبي القاسم الزمخشري ص١٥٨، وشرح المفصل ٧٠/٣، وهمع الهوامع ١٢٨/٢.

(١٦) شرح التسهيل ٣٣٢/٣.

(١٧) شرح كافية ابن حاجب ٣٨٩/٢.

(١٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ٣٦٨/٣.

(١٩) انظر: شرح الأشموني ٤٣٩/٢.

(٢٠) انظر: رأي السيد أحمد الهاشمي في: القواعد الأساسية للغة العربية ص ٢٤٣، والشيخ مصطفى بن محمد سليم الغلاييني في: جامع الدروس العربية ٢٣٩/٣.

(٢١) انظر: رأي الأستاذ عباس حسن في: النحو الوافي ٦٨٢/٣.

(٢٢) انظر: رأي الدكتور محمد عيد في: النحو المصفى ص٦٣١.

(٢٣) انظر: رأي الدكتور عبده الراجحي في: التطبيق النحوي ص٣٨٣، والدكتور حسين رفعت في: الإجماع في الدراسات النحوية ص٢٤٧، والدكتور سعد حسن علوي في: النحو الوسيط ١٥٠/٢.

(٢٤) انظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ص٥٧٢، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي ٣٠٠/٢، ٣٠١.

(٢٥) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل٣٠٢/٢.

(٢٦) سورة البقرة الآية ٥، وانظر رأي أبي حيان في: البحر المحيط في التفسير ١٦٩/١.

(٢٧) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ٨٥/١.

(٢٨) انظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي ١٢٥/١.

(٢٩) سورة البقرة الآية ٢٥٤، وانظر رأي أبي حيان في: البحر المحيط في التفسير ٢٨٦/٢.

(٣٠) سورة آل عمران الآية ٩٠، وانظر رأي أبي حيان في: البحر المحيط في التفسير ٥٤٢/٢.

(٣١) سورة آل عمران الآية ٩٤، وانظر رأي أبي حيان في: البحر المحيط في التفسير ٥/٣.

(٣٢) انظر: شرح التسهيل ٣٣٢/٣.

(٣٣) انظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ٥٧١.

(٣٤) انظر: شرح المفصل ٢٢٣/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ١٤٠/٢.

(٣٥) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ١٤٠/٢.

(٣٦) انظر: شرح المفصل ٢٢٣/٢.

(٣٧) انظر: الكتاب ٢٢٢/١، ١١/٢، والمقتضب ٢٨١/٤-٤٨٤، والجمل في النحو للزجاجي ص١٦، وشرح المفصل ٥٦/٣.

(٣٨) رسالة في الفرق بين النعت والبدل وعطف البيان، للسيد البطليوسي، تحقيق وليد محمد السراقبي، مجلة الدراسات اللغوية، مج ٧، ع١، ص١٥٧.

(٣٩) سورة المائدة الآية ١١٤.

(٤٠) انظر على سبيل المثال: رأي الدكتور محمد عيد في: النحو المصفى ص٦٣٠، والأستاذ عباس حسن في: النحو الوافي ٦٨١/٣-٦٨٢، والشيخ مصطفى الغلاييني في: جامع الدروس العربية ٢٣٩/٣.

(٤١) انظر: شرح الكافية ٣٤١/١.

(٤٢) سورة الأنعام الآية ١٢.

(٤٣) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان والنذر، باب الكفارة قبل الحنث، وبعده الحديث رقم (٦٢١)، وفتح الباري ٦٠٨/١١.

(٤٤) انظر: الكتاب ١٥٦/١، وشرح الكافية ٣٤١/١، وأوضح المسالك ٤٠٥/٣، وشرح الأشموني ٤٣٩/٢.